الزعيم أحمد عرابى

الأستاذ عبد الرحمن الرافعى

للأستاذ محمود عبد المنعم محرم

الأستاذ عبد الرحمن الرافعى هو مؤرخ التاريخ المصرى الحديث، وكتبه التى أخرجها هى فى دقتها وصدقها مثال رائع لما يجب أن يقوم به المؤرخ المنصف . وكتابه الذى بين يدى الآن « الزعيم أحمد عرابى » انتهى الأستاذ الرافعى من كتابته فى يناير مفتتح هذا العام . وكان مقدراً لهذا الكتاب أن يرى النور فى مارس من العام الحالى ، غير أن الطغيان والظلم جالا دون ذلك ، فبقى الكتاب حبيسا حتى خلى سبيله أخيرا يحمل الدعوة إلى التضحية والدعوة الإصلاحية إلى أبناء الوطن

ومن تصاريف القدر أن الزعيم أحمد عرابى ظلم ظلما متواترا أثناء حياته وبعد مماته . وهذا الذى وقع لسيرته الرافعية ما هو إلا حلقة من سلسلة الاضطهادات المادية والمعنوية التى أصيب بها بطلنا الكبير . ولئن كان الأولون الذين ظلموه قد اتخذوا باطن الثرى مضاجع لهم ، فإن هؤلاء الذين وقع ظلمهم عليه الآن ، قد خرجوا من الديار يجوبون الآفاق طريدى العدالة والحرية والإنصاف، وراحوا مشيعين بما فعلوا من سوء وما قدموا من بغى وخذلان

وأحمد عرابى زعيم فلاح نشأ فى القرية ، ودرس فى الأزهر فترة وجيزة . وكتب عليه أن يترقى فى مناصب الجندية من أبسطها إلى أعلاها حتى كان زعيم مصر فى عهد من أحلك العهود التى مرت ببلادنا العزيزة . وكانت نهاية هذا البطل المخلص ، أن ائتلفت ضده قوى الاستخذاء والاستعمار والأنانية والطغيان ، وحاربته فى ميدانه الوطنى ، وأخرجته من وطنه الحبيب وبلاده التى جاهد لها

وإن العدالة الإلهية تقتص لهذا الوطن البائس ، ولأبنائه الفلاحين الفقراء العراة ولجنوده المظلومين من الطواغيت المستبدة التى أخذت عليه مسالك الحرية والأمن والصعود إلى مصاف الدول القوية والشعوب المستنيرة . وغير خفى أن أحمد عرابى هب يطالب بحقوق الوطن وأبنائه، فى عهد الخديو توفيق ، الذى كان يمثل العقلية التركية القذرة بكل غرورها النبى وزهوها المخبول . وكانت الخاتمة أن يطرد ابن الوطن البار من بلاده ، ويبقى الدخلاء المترفون ، يتمتعون بالخيرات والنعم التى يلتهمونها من أفواه المساكين . ثم على تعاقب الأيام ، قام بطل جديد ينادى بحق الشعب مرة أخرى وكانت النتيجة ، أو بعض النتيجة ، أن ثبت الحق على يد أربابه وفى قلوب المؤمنين به ، وطرد الغشوم الذى أساء إلى نفسه وأبعد فى التنكيل بها ، وراح يغسل بنفسية الآبق وشذوذ التغطرس

وإن ثمة وجوه شبه بين الثورتين ، ثورة أحمد عرابى ، وثورة محمد نجيب . من وجوه الشبه هذه المطالبة بحقوق الشعب . ومنها أن الثورة وجهت أول ماوجهت إلى الجالس على العرش الذى يمثل الظلم الصارخ والكبرياء الحقير . ومنها أن قائدى الثورتين من أبناء القرى . ومنها الاعتماد على العنصر الدينى والإنابة إلى الله . ومنها أن القائمين بها من رجال الجيش . وغير ذلك من العوامل السياسية الأخرى التى تكاد تكون واحدة فى مغزاها على عهد الثورتين كلتيهما

وحرب فلسطين ليست بعيدة عنا بآثارها ونتائجها . ولعلك سمعت ما قيل حولها من خيانة واتجار بالجيش ، ومحاربة للشجعان المخلصين من أبنائه ، وتقريب للذين كانوا سبب الهزيمة وعوامل الانهيار ، مع جهلهم أو فسادهم أوخيانتهم، وهذا يشبه ماحدث فى عهد إسماعيل . وهو قريب مما حدث على عهد توفيق أيضا « ولامراء فى أن إسماعيل كان يميز الضباط والرؤساء الشراكسة والترك على الوطنيين فى المعاملة ، برغم ما بدا منهم من العجز والجهل وعدم الكفاية ، مما ظهر أثره جليا فى الهزائم التى حاقت بالجيش سنة ١٨٧٥ — ١٨٧٦ فى حرب الحبشة . وعلى ما كان لهذه الهزائم من أسوإ الأثر ، فإن إسماعيل لم يحاسب أولئك القواد والضباط على ماوقع منهم من الإهمال والتقصير ، وقيل إنه اعتزم

محاكمة راتب باشا قائد هذه الحملة، ولكنه مالبث أن رجل عن ذلك فقربه إليه وجعله من بطانته . وهذا يدلك على شديد ميله إلى تلك الفئة . فكانت لها الحظوة لديه ثم لدى الخديو توفيق »

وإن الحكم النيابي قد عطل في عهدنا هذا . وكان الملك يستبد بالأمر، ولم يكد يدع للوزراء حرية يتصرفون بمقتضاها . حتى كان يولي من يشاء ويعزل من يشاء تبعاً لأهوائه ونزواته . وهذا مثل ماحدث في عهد الخديو توفيق . فقد كان هو الآخر يستبد بالأمر ويملي إرادته على وزرائه . وإلا عمل على إعفائهم من الحكم « وبينما كانت الطبقة المثقفة ترتقب إعلان الدستور على يد الخديو توفيق ؛ إذا بهم يرون شريف باشا يستقيل لمعارضة الخديو إياه في تشكيل مجلس النواب ؛ وإصراره على الحكم المطلق . ورأوا الخديو يؤلف وزارة برياسته ، مما ينم عن ميوله الاستبدادية ، ثم يكلف رياض باشا تأليف وزارة من مبادئها الأساسية حكم البلاد حكما مطلقا ، وحرمانها أي نظام دستوري .. حتى مجلس شورى النواب القديم على ما كان عليه من ضعف السلطة ، فقد ظل معطلا سنتين، طوال عهد وزارة رياض باشا »

وقد كانت الصحافة تلاقي العنت والمشقة . ولا تزال تذكر قانون تقييد الصحافة الذي أطل برأسه من مدة ، غير أن الصحف ومن ورائها أبناء الأمة ، تنادوا حتى وأدوا هذا القانون الرجعي في مهده . والرقيب لا زال صرير قلمه يدوي في آذاننا إلى وقت قريب . وفي عهد توفيق استهدفت الصحف المعارضة للاضطهاد في عهد وزارته ، ثم في عهد وزارة رياض ، واستخدمت الحكومة اللائحة القديمة السيئة لائحة المطبوعات لإنذار الصحف أو تعطيلها . وقد عطلت الحكومة في عهد وزارة توفيق جريدة « مرآة الشرق » مرة لمدة شهر ومرة لمدة خمسة أشهر ، وأنذرت جريدة « التجارة » . وفي عهد وزارة رياض أنذرت الحكومة جريدتي « مصر » و « التجارة » ، وأنذرت جريدة « مصر الفتاة » ، وأنذرت جريدة « الإسكندرية » ثم عطلتها شهرا ، وعطلت جريدة « المحروسة » لمدة خمسة عشر يوما ، ومنعت جرائد « النحلة » و « أبو نضارة » و « أبو صفارة » و « القاهرة » و « الشرق » من دخول القطر المصري

ولم يكن حظ المخلصين والوطنيين في عهدنا هذا بأحسن منه في عهد توفيق ، فإنهم قد أوذوا في كلا العهدين ، وناجهم رزء شديد وتجن بالغ ، لا لشيء إلا لأنهم يخلصون لوطنهم ويعملون لإخوانهم أبناء الشعب ، فكان جزاؤهم الإقصاء والحرمان ، وتقديم العملاء والأصهار والمحاسيب والمرتشين ، وبذلك تتعطل مصالح العامة ، ولا يتقدم إلا كل خب مخادع مستغل ، لا يخدم وطنه ، وإن كان على استعداد لأن يتمرغ تحت أقدام سادته وأولياء أمره ، الذين لا يختلفون عنه في أنانيته واستغلاله ونكوصه عن قواعد الشرف والمروءة . وقد أرغم الخديو توفيق محمود سامي البارودي على تقديم استقالته من وزارة الحربية لمشايعة العرابيين ولأسباب أخرى ، وعين صهره داود باشا يكن بدله ، ثم أعقب ذلك صدور أمر آخر بعزل أحمد باشا الذهبي محافظ القاهرة ، لما كان معروفا عنه من مشايعة حركة عرابي ، وتعيين عبدالقادر باشا حلمي مكانه ، وكان مكروها من العرابيين ، وبث محافظ العاصمة الجديد العيون والجواسيس لينقلوا أخبارهم ، ويتعرفوا على حركاتهم وسكناتهم

ما أشبه الليلة بالبارحة ، وإن التاريخ يعيد نفسه . ولكن الذين يعتبرون به هم القليلون . وهذا الذي ذكرته من قبل كان من أسباب ثورة أحمد عرابي . وهو ذاته من أسباب ثورة محمد نجيب . الاستبداد بالأمر ! تقييد الحريات ! إبعاد المخلصين وحرمانهم وتقريب الأذناب والمفسدين ! فضائع الاستغلال والارتشاء ! التعطرسة والتنكر لحقوق الشعب ! كل هذه دروس بالغة كان يجب أن تؤتي ثمارها ، غير أن الناس غافلون عما تقدمه لهم يد الزمان من ألوان العظة والاعتبار . ولو اعتبروا ، ولو اتعظوا ، لما وقع المتأخرون في مثل ما وقع فيه المتقدمون من عوامل الإفساد والأثرة ، فانقلبت عليهم شعوبهم طالبة العدل والإنصاف !

أنا لم أر الأستاذ الرافعي ، ولكن كتابه ينم عنه ، فهو كتاب دقيق واضح عادل . ومعنى هذا أن مؤلف الكتاب يتمتع بصفات نادرة هذه الأيام من العدل والنظافة والإخلاص . وهي ذات الصفات التي قد تكون وقفت في سبيله ، وغبنته حقه ، فتقدم عليه من هو دونه . وإنه لأثر قبيح من آثار هذا الزمن الذي كنا نعيش فيه — والذي أرجو أن ينقشع — أن تكون

الصفات النبيلة والكفايات الخلقية النادرة من أسباب تعويق الإنسان عن أن يصل إلى ما يستحق من تقديم وتكريم

وأظن أنه كان من الخير أن حرم كتابه «الزعيم أحمد عرابي» النور إثر انتهائه من كتابته ولم يظهر في وقته المحدد . ذلك أن الظرف الذي ظهر فيه فيما بعد هو أنسب الظروف لاستقبال مثل هذا الكتاب . فالكتاب عن جهاد زعيم ثائر — والثورة كانت للظفر بحق الشعب . ونحن الآن في ثورة — وهذه الثورة للظفر بحق الشعب . وبظهور الكتاب الآن ، وبقراءته ، يجب أن نقارن بين الثورتين في دوافعهما وأسبابهما ، وفي أغراضهما ، وفي طبيعتهما . ويجب أن نعرف الدواعي التي أدت إلى إخفاق الثورة الأولى ، لنتحاشاها ونحصن أنفسنا وثورتنا ضدها ، ولئلا نقع فيما وقع فيه العرابيون

يذكر الأستاذ الرافعي بحق أن للثورة العرابية مرحلتين : المرحلة الأولى كانت الثورة فيها مسددة موفقة ، والمرحلة الثانية حادت الثورة فيها عن طريق الإصلاح المنشود . والفارق بين المرحلتين هو عمل العرابيين على تنحية محمد شريف باشا عن الحكم وتولية البارودي . ومن المقرر أن شريف باشا كان بلا نزاع أقدر من البارودي على حسن تدبير الأمور في تلك الأوقات العصيبة ، إذ له من ماضيه السياسي ، وثقافته ، واختباره ، ما يجعل له كفاية ممتازة في الاضطلاع بالمهام السياسية . أما البارودي فقد كانت نشأته أدبية حربية فحسب ، وهـــذه مزايا ليست هي المطلوبة لتصريف سياسة مصر ، وخاصة في هذا الظرف المضطرب . زد على ذلك أن رجال الحرب والشعر لا يعالجون المشكل علاجا واقعيا ، بل يعالجونه بالحمية القلبية والخيال الذهني ، لا بعقلية الحكيم المتبصر

وهذا درس يجب أن يصغي إليه القائمون بأمرنا الآن ، ويولوه عنايتهم ، ويرعوه حق الرعاية . فإننا الآن عرضة — لا قدر الله — لمثل هذه المزالق التي تعثر فيها الآراء . ولو استمعنا إلى الماضي ، وأحسنا التلقي عنه ، لجنبنا ذلك كثيرا من الصعوبات السياسية الكثيرة ، تلك الصعوبات التي ينقب عنها كل لحظة أعداء الحركة في الداخل والخارج

وقد كان لكل من إنجلترا ، وفرنسا ، وتركيا ، موقف مشهود في الحركة العرابية ، أما فرنسا وإنجلترا فكانتا تتدخلان في شؤون مصر الداخلية ، وتعملان على إحباط الحياة النيابية ، وتوسيع شقة الخلاف بين الثائرين والخديو . وكان لهما ما أرادتا . ثم انسحبت فرنسا من الميدان وخلت إنجلترا وحدها فيه تتصرف بمحض جشعها واستغلالها ومصالحها الخاصة ، دون رعاية لمصالح مصر ، ولا لمصالح العرابيين ، ولا لمصالح الخديو الذي تدعي أنها تحميه وتعمل على استقرار عرشه . وأما السياسة التركية فكانت تتسم بقصر النظر ، والغرور الأحمق ، والعمل على تسوئ سمعة مصر ، وإعلان سيطرتها الوهمية على البلاد . وهذا شبيه بموقفها الآن من الدول العربية عامة ومصر خاصة ، فهو موقف الحقود الذي يتربص بنا الدوائر ، فلا تنصر قضية عربية ، وموقفها من مرور ناقلات البترول بقناة السويس لحساب اليهود معروف ، وكذا موقفها من قضية تونس الذبيحة معروف أيضا

والأستاذ الرافعي كتب كتابه بأسلوب المجتهد ، إذ المعروف أن مصادر التاريخ المصري ملوثة ، وأن الكاتب يجد حرجا كبيرا ، خاصة إذا كان من الوطنيين المخلصين أمثال الأستاذ الرافعي ، فهو يكتب للوطن ، لا لحساب دولة معينة ولا ناحية ما ، بل إرضاء للحقيقة والواقع وتسجيلا لفترة من ماضي هذا الوطن المنكوب ، حتى يفيد من يرجو الخير لبلاده ، وحتى يشيح بوجهه من يشاء

وهو مستقل في أحكامه على أحداث الثورة العرابية ووقائعها . وهو لا يعفي العرابيين من اللوم والتقريع . ولا يعفي الخديو ولا أولياءه من المؤاخذة العنيفة والصفع الدراك . فقد نقد موقف العرابيين من وزارة شريف باشا التي جاءت على أثرها وزارة البارودي باختيارهم . ونقدهم على عدم ردهم قناة السويس اعتمادا على قول فردينانند دي ليسبس . ونقد موقف إنجلترا من وزارة إسماعيل راغب التي جاءت بعد وزارة البارودي . وأغلب الظن أن إنجلترا لم تكن تبغي تأليف وزارة في مصر لكي تبدو البلاد في حالة غير عادية وتتخذ من ذلك ذريعة إلى التدخل في شؤون البلاد . فلما تألفت وزارة إسماعيل راغب قابلتها السياسة الإنجليزية بالجفاء وعدم الثقة والغض من قدرتها على إعادة الأمن إلى نصابه وأخذت تخلق لها العقبات والعراقيل . ونقد موقف تركيا ، فبينما كانت تتظاهر